عجزنا عن التفكير فاستقوينا بالاجنبي ليفكر لنا ؟!

أمين الوائلي

جزء كبير من ثقافتنا «الاستماعية» انعكس في سلوكنا الاجتماعي والاقتصادي .. واخيرا السياسي «بشكل مركز واعلامي» .. الاستماع يعني التلقي، الاطراح .. ويعني الاستهلاك صرنا مجتمعات تستهلك كل شيء «فكرا وثقافة وفنا واعلاما وأساليب حياة وافدة» وهنا نحن نستهلك مادة «مشاريع» سياسية جاهزة وافدة ومفروضة، لا نكاد نفعل او ننتج شيئا يخصنا في ما عدا انتاج دائم لقابلية استهلاك ابدية!

الثقافة ذاتها صارت جزءا بنيويا في الادارة المدنية والسياسية .. ليس ذلك فحسب لدى النخب الحاكمة، بل يتأكد حضورها لدى جماعات وكيانات وتشكلات المجتمع السياسي العربي بأشكاله والوانه وتفاصيله نحلها .

يحتاج الامر الى تمعن ومراجعة في سلوكيات ملتبسة لدى افراد السياسي والحزبي والمدني عربيا، الجميع صاروا سواسية في استقبال وارتجاء توجهات عامة ومشاريع سياسية خاصة يفرضها الآخر ويلزم بانتهاجها، التلقي السائد كثقافة جعل الساسة والحزبيين العرب في حالة موت سريري بانتظار ما يقرره الآخر ويمن به، هكذا نفهم تدافع الفرقاء كلهم في صحراء العرب السياسية المجدبة لا ستمطار سحابة صيف امريكية لا تكاد تمطر! هل عجز هؤلاء اجمعين من المحيط الى الخليج عن الاتيان بما هو افضل وأعف من ذلك .

ليست المشكلة ابدا في ان الاصلاحات او الدعوة اليها جاءت عن حاجة امريكية بالدرجة الاولى «حاجة لا كرما» ولا هي في حرمة او عدم مشروعية التعامل مع الخطط والتوجهات الغربية .. فما عاد شيء حرام او حلال .. كل شيء صار خاضعا لمنطق السوق «عرض وطلب» المشكلة تكمن في هذه الحالة المزرية من الاتضاع والارتهان العربي والتسليم بحتمية العجز عن فعل اي شيء وانتاج اي شيء وكأنما نحن جماعات لا تجيد أن تفكر او تبدع أو تغير ولو قليلا من واقع حياتها .. وفقط كل ما تفعله التلويح باليد والجوع والمجاعة «العامة» لمن يقدر أن يعتلينا او ينفخ فينا الحياة !

هل يعجز العرب عن التفكير فيما يصلحهم حتى يتوسلوا للاجنبي كي يفكر لهم ونيابة عنهم ؟!

خطابات السياسيين والاعلاميين العرب وكتاباتهم عن الاصلاح نابعة عن وحي واحد لفكرة واحدة قوامها الاستقواء بأفكار وسياسات الاجنبي وكفنا نحن عن التفكير والمحاولة !

صار هؤلاء واولئك على تعارضهم وتحالفهم يتحدثون عن الاصلاحات لحاجة قالت بها امريكا وفشلوا في ان يصغوا او يلتفتوا لحاجات مجتمعاتهم العربية للاصلاحات منذ نصف قرن تقريبا .. فقط حينما اذنت امريكا تنادوا للصلاة !!

ومهما ادعى هؤلاء واولئك قوة ايمانهم بالاصلاح والتغيير .. فلأنهم يعتقدون الايمان والكفر في هذه الحالة شيئا واحدا كالماء والثلج او فلماذا مع ما يدعونه من ايمان – يعجزون عن الاتفاق فيما بينهم على الاصلاح، والالتقاء على التغيير دون حاجة لتوسل او استجداء رايس وبقية الصالحين .

ان تلتقط الفكرة او الدعوة والحث على الاصلاح شيء وان تنتظر المشروع والتفاصيل والتطبيق يأتي به غيرك شيء آخر تماما .. نحن مجتمعات سلبية لدرجة الموت .. ولدينا سياسيون وقادة رأي واحزاب يتحدثون كثيرا جدا .. ولا يقولون شيئا يدبجون الخطب والكتابات والبيانات في التنظير والتفلسف حول المدنية و«المهلبية» والحرية وحقوق الجن قبل الشياطين ومن ثم الانس ، وعن الاصلاح والتغيير والشراكة .. وهم ذاتهم اعجز من ان يضمهم مجلس حوار واحد .. او يجمعهم اتفاق واحد .. او ان يتنازلوا عن زيفهم وانتفاخاتهم البالونية لصالح مشروع حواري واحد .. هم لا يريدون – او لا يقدرون – على انتاج مشروع واحد يعملون عليه للتغيير كلهم تعبير مؤلم عن ثقافة الانبطاح والخواء والاستهلاكية .. هؤلاء لا يصنعون التغيير

شكرا لأنكم تبتسمون

التوصيف الإعلامي .. إنجاز منتظر لمجلس النواب

محمد شبيطة

□ .. اليوم يقف مجلس النواب أمام قانون المرتبات واستراتيجية الأجور للتصويت عليه وإقراره ، المشروع الذي قدم للمجلس من قبل الحكومة في إطار إصلاح الخدمة المدنية ضمن برنامج الاصلاح الشامل الذي تطبقه الحكومة.

ويقف معشر الصحفيين اليوم بأمل كبير أمام الوعود التي قطعها رئيس مجلس النواب ورئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر الشعبي العام وعدد من رؤساء اللجان والنواب بأن يتضمن هذا المشروع التوصيف الإعلامي والصحفي حيث أن هذه الاستراتيجية خلت في مضمونها من موضوع معالجة وضع الصحفيين أو الإشارة إليهم في وضعية الاستراتيجية الجديدة على الرغم من مرور ١٥ عاما من المطالبات المتواصلة بإصدار كادر خاص أو توصيف للصحفيين خصوصا في المؤسسات الإعلامية الرسمية.

إن تحسين وضع الصحفيين ظل مطلبا عاما وقد ناقشته حكومات سابقة بل إن حكومة الدكتور الارياني في نهاية عام ٢٠٠٠م وبداية ٢٠٠١م كانت قد أقرته.. فمجلس الوزراء حينذاك كان أقر ما سمي بالكادر الصحفي على أن يبدأ تطبيقه من عام ٢٠٠٢م إلا أن شيئا من ذلك لم يحدث وبما أن الموضوع اليوم أمام السلطة التشريعية فإن الأمل كبير من النواب أن يعملوا على إدراج التوصيف الإعلامي والصحفي ضمن الاستراتيجية العامة للأجور لأن الجميع يعرف أن العمل الصحفي عطاء إبداعي حيث يقدم الصحفي كل وقته وجهده وفكره صباح مساء في مهنة المتاعب ليقدم للوطن النور من خلال هذا الجهد المتميز في تنوير المجتمع مما يستدعي منه أن يشغل وقته كله من أجل عمله، فالصحفيون هم قادة الرأي العام كما يسمى مجازا والصحافة هي السلطة الرابعة.

اليوم هو الأمل الموعود الذي إن شاء الله يتحقق للصحفيين على أيدي أعضاء مجلس النواب لأن الصحفيين وخلال الـ١٥ عاما الماضية تلاشت آمالهم وأمام تباشير الاخبار التي سمعناها من بعض أعضاء مجلس نقابة الصحفيين الذين التقوا برئيس مجلس النواب ورئيس الكتلة البرلمانية للمؤتمر ورؤساء وأعضاء اللجان في المجلس بأن يدرج التوصيف الإعلامي والصحفي ضمن هذه الاستراتيجية.

والجميع اليوم يدرك وضع الصحفي المعيشي رغم ما يقدمه من إبداع ومقارنة مع وضع الصحفيين في كل الأقطار نجد أن الصحفي اليمني يظل في وضع معيشي متدن –للأسف– مما يستدعي من الجميع في السلطتين التشريعية والتنفيذية الاهتمام والعناية بوضع أعضاء السلطة الرابعة وسيسجل التاريخ للاخوة رئيس وأعضاء مجلس النواب أنهم حققوا للصحفيين آمالهم بإدراج التوصيف الخاص بهم ضمن هذه الاستراتيجية.

والصحفي الذي يعمل ليل نهار بحاجة ماسة إلى تعاطف كل الجهات لدعمه في حصوله على هذا الحق ليستطيع أن يواصل الإبداع والعمل من أجل قضايا مجتمعه ووطنه، فالسنوات الماضية شهدت مطالبات كبيرة لم يتم الاستجابة لها ونحن اليوم أمام هذه الفرصة التي تأتي ضمن استراتيجية الأجور يحدونا الأمل الكبير بأن يتم إنصافنا من داخل قبة البرلمان والذي أجزم على أن أكثرية كبيرة من البرلمانيين يؤيدون هذه المطالب وما عليهم اليوم إلا أن يقفوا الوقفة المنتظرة منهم مع معشر اخوانهم الصحفيين ليشمل الانصاف كل المهن والأعمال الإبداعية في قطاعات الدولة المختلفة.

لماذا اختفت الرقابة على الأسعار؟

محمد الزبيدي

من المعتقد أن الحرية المطلقة التي يتمتع بها التجار والباعة في بلادنا لاتوجد في أي بلد من بلدان العالم، الغني أو الفقير ففي أغنى بلدان العالم وحيث يصل معدل دخل الفرد الى اربعة وعشرين ألف دولار في العام توجد الرقابة والمتابعة والتسعيرة بالشكل الذي لا ضرر فيه ولا ضرر، والتسعيرة توضع على ختم كل سلعة بما فيها البسباس ولم يقل أحد بأن وجود الرقابة والمتابعة تخل بنظام السوق ولا بمواصفات الحرية والديمقراطية ولا بمبدأ العرض والطلب وحتى أجور المواصلات فإنها تخضع للتسعيرة، ومن أجل هذا ركّبوا العدادات في التاكسيات وهم يدركون أن الحرية المطلقة تعني الإضرار بالمستهلك والفوضى، ذلك ما نعاني منه في بلادنا ولا ندري كيف تلاشت الرقابة التموينية وبات البائع يتحكم في سلعته ولا يبيع إلا بالسعر الذي يرضي مزاجه دون اعتبار لأي شيء آخر، وهو ما يعني وضع المستهلك تحت رحمة البائع صحيح أن هناك من السلع ما يخضع للعرض والطلب مثل الفواكه والخضروات ولكنها في الحقيقة أو بعضها قد يكون ترفياً في نظر البعض على الأقل ولأن مزاج البائع أو البياع هو الذي يفرض السعر فإن من الملاحظ أن الأسعار تحتل كل يوم موقعاً جديداً وتمسك رقماً أعلى، ربما كان التعليل من بعض المسئولين هو أن الناس يبذلون في القات أموالاً طائلة فلا يضيرهم أن تزداد أثمان السلع الغذائية، ولعل من الملفت للنظر أن البعض يقول لك:«والله مامعي في هذه السلعة التي تساوي مائتي ريال إلا هذه المائة» يعني ٥٠٪ وهذا هو ما يوضح مدى فوضى الأمزجة والأسعار، وكم نحن بحاجة للرجوع الى قانون صنعاء الذي نظم نسبة الأرباح في السلع التجارية ووزع أعباء الحياة بعدل، وهذا في ما كان يتعلق بالسلع المستوردة أما السلع المحلية فقد كان لها رجالها الذين ينظمون الأرباح ويوزعون الأعباء وكأنهم يحفظون القانون عن ظهر قلب رغم أنهم لا يقرأون ولا يكتبون وهؤلاء هم الذين يسمونهم المصلحين أي الذين يتوسطون بين المنتج والمستهلك، المهم أن ذلك العهد المتخلف كان ينظم الأسعار والأرباح ويوزع الأعباء وللمرء– وبالذات الذين أمد الله أعمارهم الى اليوم– أن يتذكر أن الجزارين كانوا قد حاولوا ذات مرة رفع أسعار اللحوم فقاطعهم المستهلكون حتى ثابوا الى رشدهم بعد أن لحقت بهم خسائر فادحة، أما اليوم فإن الجزارين يزيدون في أسعار اللحوم ما يساوي ٢٠ الى ٤٠٪ دون أي اعتراض وبالذات في المدن لأنهم يملكون برادات تحفظ لهم اللحوم وهذا مجرد مثال وإلا فإن كل شيء الى ارتفاع حتى الملح الذي هو أكثر وجوداً وأوسع رواجاً ناهيكم عن المعلبات بما فيها معلبات المياه التي لا يميزها عن المياه السائبة سوى التعليب، ويبدو أن ما كنا نسمعه زمان عن وجود لجنة لحماية المستهلك تخلت هي الأخرى عن الحماية والرعاية وهنا المأساة لأنه ربما فهمت تلك اللجنة أنه لم يعد بوسعها أن تحمي أحداً وربما أنها كانت مجرد عنوان كلجان حقوق الإنسان وغيرها من اللجان التي تحتل عناوين و هي في الحقيقة لا تهش ولا تنش، ولعل من الملاحظ أن الصدف والصدف وحدها هي التي تحكم حياتنا بدليل أن بعض السلع الزراعية تصل أسعارها في بعض الأحيان الى الحد الذي يجعل المزارع يلعن اليوم الذي فكر فيه بزراعة هذا المحصول كما هو الحال اليوم بالنسبة لمزارعي البطاطس فإن البعض منهم وبالذات الصغار يجد نفسه في قلب الخسارة لأن الصدفة هي التي تحكم الجميع، وكم تساءلنا عما إذا كان بوسع وزارة الزراعة والري والارشاد أن تفكر ولو لمرة واحدة في ضرورة إيجاد جهاز تنسيق بين المزارعين أو تفكر ولو لمرة واحدة في ضرورة إيجاد جهاز تنسيق بين المزارعين أو حتى إيجاد اتحاد للفلاحين يقوم بهذه المهمة وذلك بهدف حماية المزارع من حمى الصدف التي تعبث بانتاجه فتارة تجعله يتمنى أنه وسع من محصوله وأخرى يتمنى أن الأرض ابتلعته قبل أن يبتلع مرارة الخسارة فإذا ما توفر النزيف فإن احداً لن يشعر بالخسارة لا المزارع ولا المستهلك علماً بأن المزارعين هم مواطنون لهم حق الرعاية من الدولة ومن المجتمع أما أن تترك الأمور للصدف فهذا ما لا يجوز فضلاً عن أن الخسائر متى ما لحقت بالمزارع تثبط عزمه الانتاجي لمواسم قادمة والدولة ممثلة بوزارة الزراعة معنية بحماية المزارع بدلاً من أن يترك انتاج ما تحتاجه السوق المحلية ويجنح الى زراعة القات، ونعود الى ما بدأنا به فنقول أن الحرية المطلقة للتجار والباعة ودون رقابة وحماية للمستهلك لا تستند الى مفهوم سياسة السوق المفتوح ولا الى مفهوم الاقتصاد الحر ولا الى مبدأ العرض والطلب لأن الرقابة والتسعيرة والمتابعة موجودة لدى الدول التي تقود الاقتصاد الحر.

آفاق

العراق: لوحة سريالية..!!

□ .. جرى تكديس القتلى وأشلاؤهم في زاوية من الشارع البغدادي تمهيدا لدفنهم بأسرع ما يمكن قبل أن تتحول جثثهم إلى مصدر لوباء يزيد الطين بلة.. فيما تم على عجل نقل عشرات الجرحى إلى المستشفيات المكدسة بأمثالهم من حصيلة كل يوم ودماؤهم تشخب على ملابسهم وفي الممرات، وقد ألف الأطباء وهيئات التمريض هذه المناظر التي تنفطر لها قلوب الناس العاديين فكيف بالأمهات وذوي القربى والأصدقاء.

وفي موقع الانفجار يقوم أناس بمسح آثار الدماء ويفتشون هنا وهناك لعل شلوا تاه عن صاحبه وأصبح طعاما للكلاب الضالة والقطط المشردة ، ثم يعودون لكنس الموقع ولملمة الحطام وجمع حبات البطاطا والطماطم التي دفعها الانفجار من فوق عربة بائع متجول دفع حياته ثمنا لتواجده في المكان والزمان غير المناسبين ، ومن يعلم الغيب غير الله.

ومن بعيد جاءت أمهات مسرعات لتفقد فلذات أكبادهن ، فقد استشعرن بقلوبهن المرهفة المتعودة على «الصّدعات» أن طائر الموت المجاني قد عبر من أمام أعينهن واستقر كالطلقة في أكبادهن اللهفى.

فضل النقيب

من هؤلاء الضحايا؟ لا أحد يدري؟ .. من القتلة؟ لا أحد يعلم .. هل سيأوي النوم إلى عيون الأمهات؟ كيف.. والأطفال الذين ينتظرون عودة الأب والأم؟ ليس وقتهم ، يستطيعون الانتظار والبكاء إلى ما شاء الله .. وماذا عن لقمة العيش؟ سيبيعون آخر ما في الدار ثم يأكلون التراب ، أو يتحولون إلى قنابل متفجرة وسيارات مفخخة .. (وهؤلاء المتفرجين الذين يختبئون في أماكنهم؟ إنهم ينتظرون الانفجار القادم وهو آت لامحالة.. أين الشرطة وحماة الأمن؟ إنهم يفكرون في حماية أنفسهم أولا ، وفي ضحاياهم من القرابات المدنية أخيرا.. والدولة؟ متحصنة داخل الخط الأخضر بانتظار إشعار من الشرطة الخائفة بأن الطرق سالكة والأمن مستتب .. والاحتلال؟ ثالثة الاثافي ، جاء يكحلها عماها الله يعميه ، لقد نسيوا ما جاءوا من أجله ، وأصبحوا (نفرات) في فرقة أكروبات تبتلع النار وتكوي أجسادها بالمشاعل ، وديمقراطيتهم أسفرت عن انقسام طائفي وتراشق مذهبي ونزوعات انفصالية غير مسبوقة في تاريخ البلاد ، وكل هذا يؤسس لحرب أهلية مدمرة ستطال اليابس والأخضر في الأرض اليباب ، أما أحاديثهم ومليارتهم حول إعادة البنية الأساسية وايجاد فرص العمل وتأهيل العراق ليكون (يابان) العرب في القرن الواحد والعشرين ، فإنها أحاديث خرافة وأساطير الأولين ، وشر البلية ما يضحك..!!

حقا إن العراق أصبح لوحة «سريالية» الأنف مكان الأذن والفم والأسنان في الظهر والرجل معلقة في الجبهة ، والجماعة في واشنطن يتناقرون حول الانتصارات التي تحققت والتي توشك أن تجعل الجمل يلد فأرا.. ولا حول ولا قوة إلا بالله.

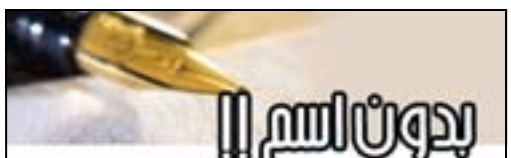

بدون اسم !!

غدير الحسين

امتحانات.. هوت لاين !

● ها أنا وفي أول أيام أسبوعي الرابع معكم ما زال يراودني نفس الشعور بالرهبة كلما اطل يوم جديد والحقيقة أن شعوري ليس بأفضل من شعور طلاب المرحلتين الأساسية والثانوية أعانهم الله ووفقهم في اجتياز فترة الامتحانات، وفي الواقع قرأت الكثير من الكتابات حول الامتحانات ولكن ما أدهشني هو التحامل الشديد من البعض على الطلاب وخاصة الذكور، وبغض النظر عن اتفاقي أو اختلافي معهم، إلا أنه ينبغي علينا أن نسلط الضوء على عدة جوانب كان لها أثر سلبي أدى إلى تردي مستوى الطلاب وعدم تقبلهم للدراسة أساساً فما بالكم بالامتحانات، لا شك أن العملية التربوية تعتمد على عدة مرتكزات رئيسية المتلقي وهو الطالب، الملقي وهو المعلم، والأدوات أو الوسائل المساعدة مع وجود المكان المناسب لتلقي المعلومات، ودون شك فإن جولة صغيرة لغالبية المدارس الحكومية والخاصة على حد سواء سوف تعطينا صورة واضحة للحالة المتردية التي وصلت إليها العملية التربوية، فمن جهة المعلمين نجد غالبيتهم – وبدون مبالغة – يؤدون مهمتهم بمنتهى التساهل فلم يعد المعلمون يهتمون بكيفية إيصال المعلومة للطالب وتشويقه وترغيبه في المادة أياً كانت ومساعدته على تجاوز الصعوبات التي قد يجدها في فهم المادة، كذلك لم يعد المعلم يهتم بمد جسور المودة والثقة بينه وبين الطالب والتي ولا شك لها أثر فاعل في تقبل الطالب للمادة ليس فيها ولكن حباً في معلم المادة أو في طريقته لجذب اهتمام الطالب وبث روح التنافس بين الطلاب واعتماد أساليب وطرق التدريس الحديثة التي تتماشى مع هذا العصر ومع جيل هذا العصر، فقد تقدمت العلوم وما زال معلمونا يقفون عند نفس النقطة (محلك سر)، وفي بعض الأحيان قد يكره الطالب بعض المواد حتى وإن كان يميل إليها بسبب معلم المادة نفسها، وأنا لا أريد أن ألقي باللوم على غالبية المعلمين فأحيان كثيرة تجد أن المعلومة لا تصل إلى الطالب ليس بسبب المعلم ولكن بسبب الاعداد المهولة التي يحويها الفصل الدراسي الواحد وخاصة في المدارس الحكومية، حدثني أحد طلاب المرحلة الثانوية عن عدم قدرته على سماع المعلم اثناء الشرح وحقيقة فقد اعتقدت في بادئ الأمر أنه يبالغ ولكن وبعد الاستفسار عن الأمر من بعض الطلاب وكذلك بعض المعلمين أصبت بالذهول، فمع وجود أكثر من مائة وعشرين طالباً في الفصل الواحد وانحشارهم على الأرض وفوق الطاولات وعلى النوافذ أصبحت على يقين من عدم جدوى تدريسهم، فكيف يستطيع المعلم مهما كانت كفاءته أن يوصل المعلومة لهذا الكم المتكدس وبهذه الصورة العشوائية، ولكم أن تتخيلوا الأمر وكيف يمكن أن تدار عملية تربوية ناجحة في مثل هذه الظروف، الملفت للنظر أن هذا يحدث منذ عدة سنوات وفي مدرسة تعد أكبر وأعرق مدارس العاصمة، أما المدارس الأخرى والتي لا يوجد فيها مثل هذا التكدس الطلابي، نجد أن مدرس المادة الواحدة يستبدل لأكثر من ثلاث أو أربع مرات خلال الفصل الدراسي، وأنا لا أدري كيف يستطيع الطلاب بناء علاقة متميزة مع معلمهم فما أن يبدأون بالاعتياد عليه وفهم أسلوبه حتى تعمد إدارة المدرسة إلى استبداله وهكذا يضيع الطلاب وهم ينتظرون معلماً ويبدلون آخر، أما ما أثار حفيظتي فعلاً فهم السادة الموجهين والذين يقومون بعمل زيارات ميدانية للمدارس لتقييم العملية التربوية لدى المعلم والطالب على حد سواء، وأنا حتى اليوم لم أسمع بأن أحد هؤلاء قد قام بطلب تعديل وتحسين وضع هذه المدارس..

حديثنا لم ينته، فالموضوع هام ومتشعب للغاية، وبما أن مساحة الزاوية لن تكفي فسأعمد إلى اقتطاع كلماتي بدلاً من أن يقتطعها مقص الرقيب، وسنواصل الحديث خلال الأيام القادمة، أتمنى عليكم إرسال ملاحظاتكم ووجهات نظركم حول هذا الموضوع إن وجدت.. ودمتم.

ALghader63@yahoo.com